الأنباء
الاحد 8 فبراير 2015

ثمنت دعم رئيس مجلس الأمة وأشادت بجهود الزلزلة والعنزي والحريص

نقابة «الكويتية»: إقرار تعديلات النقابة المقترحة على قانون خصخصة «الكويتية» نقلة نوعية في تاريخ التشريع الكويتي

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم متوسطا اعضاء نقابة العاملين في الخطوط الجوية الكويتية بحضور د. يوسف الزلزلة ومحمد طنا ومبارك الحريص

أسامة أبوالسعود

ثمن نائب رئيس مجلس ادارة نقابة العاملين بمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية والشركات التابعة لها الكابتن مناف حبيب حسين جهود رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في سبيل دعم تعديلات النقابة المقترحة على بعض احكام القانون رقم 6 لسنة 2008 بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة.

وقال حسين، في تصريح صحافي، انه تم عقد اجتماع للنقابة مع الغانم بحضور رئيس لجنة الاولويات البرلمانية النائب د.يوسف الزلزلة والنائب محمد طنا والنائب مبارك الحريص الساعة 11,30 صباح يوم الاثنين الماضي بمجلس الامة لطرح ومناقشة تعديلات النقابة المقترحة على قانون خصخصة الكويتية.

واشاد بجهود رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في سبيل ملامسة آمال وطموحات وتطلعات اخوانه العاملين بالنقل الوطني وقيادته الحكيمة لسفينة مجلس الأمة نحو المزيد من الانجازات وتلمس هموم المواطنين ومشاكلهم والاسهام في تحقيق المزيد مما ينشدونه من تقدم وازدهار ورقي ونماء، مثمنا تعاون نواب الأمة وحصنها الأمين الزلزلة والعنزي والحريص ورئيس واعضاء اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية والحكومة واستجابتهم لمطالبات النقابة العمالية المشروعة ودعمهم لحقوق اخوانهم العاملين بالخطوط الجوية الكويتية والشركات التابعة لها ومكتسباتهم الوظيفية، مترقبا في الوقت ذاته التصويت على التعديلات المقدمة من قبل النقابة بصفة مستعجلة والموافقة عليها واقرارها من قبل مجلس الأمة.

واكد أمين سر النقابة محمد الفرس ان اقرار تعديلات النقابة المقترحة على قانون خصخصة الكويتية يعد بمنزلة نقلة نوعية في تاريخ التشريع الكويتي ونقطة تحول تاريخية في مسيرة الخطوط الجوية الكويتية التي تنشد التطوير في هيكلها القانوني والاداري والخدمي لما تكفله من ضمان المستقبل الوظيفي للعاملين والحفاظ على استقرارهم وأمنهم الوظيفي والتمسك بالعمالة الوطنية الماهرة والمدربة وتقديم مثال يقتدى ونموذجا يحتذى للخصخصة، مشددا على اننا امام حدث تاريخي لا يقل اهمية عن القرارات التاريخية التي تغير مسارات الامم، مشيرا الى ان هذه التعديلات تتضمن تحقيق الضمان الوظيفي للعاملين بالناقل الوطني والحفاظ على كامل حقوقهم ومكتسباتهم ومزاياهم الوظيفية بعد دخول المستثمر الاجنبي وتوفير كل الضمانات الوظيفية لهم في حال انهاء خدماتهم لأسباب فنية أو صحية، معربا في الوقت ذاته عن يقينه الراسخ وثقته الكاملة في سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ووزير المواصلات عيسى الكندري في سبيل توفير ضمانات وظيفية عادلة لكل شرائح العاملين الكويتيين بالناقل الوطني بلا تمييز والحفاظ على ثقة الشعب الكويتي بناقله الوطني العريق والتأكيد على التمسك بالكفاءات والكوادر الوطنية المميزة والماهرة به ودعمهم لحقوق ومكتسبات اخوانهم العاملين وضمان مستقبلهم الوظيفي، مشددا على «جهود مجلس إدارة النقابة الحثيثة بشأن تحقيق الضمان الوظيفي للعاملين وتوفير كل الضمانات الوظيفية التي تحول دون هضم حقوقهم والدفاع عن مكتسباتهم الوظيفية.

ولفت عضو اللجنة الاقليمية لعمال النقل في العالم العربي (ITF) وعضو مجلس إدارة النقابة أحمد السليم إلى أن «هذه التعديلات تتضمن أن تكفل الدولة للعاملين الكويتيين الذين اختاروا العمل بالشركة عند انتهاء مدة عقودهم معها البالغة خمس سنوات أو عند إنهاء خدماتهم بها وظائف مناسبة في القطاع الحكومي مع وضع برامج تدريبية تؤهلهم للعمل الجديد، على ألا تقل رواتبهم ومزاياهم عما كانوا يتقاضونه بالمؤسسة، وتحسب الحقوق التأمينية على أساس آخر مرتب تقاضاه العامل من المؤسسة أو على الأساس المنصوص عليه في قانون التأمينات الاجتماعية أيهما أكبر، فضلا عن منح العاملين الكويتيين المنقولين للشركة الجديدة مكافأة استحقاق تعادل الراتب الشامل لشهر عن كل سنة خدمة بالمؤسسة بحد أدنى ستة أشهر وبحد أقصى 18 شهرا، ناهيك عن صرف المعاش التقاعدي من تاريخ انتهاء الخدمة متى بلغت مدة الاشتراك القدر المنصوص عليه فيهما استثناء من البندين 5 و7 من المادة 17 من قانون التأمينات الاجتماعية، كما يستثنى من شروط الجمع بين المعاش التقاعدي والمرتب، بالإضافة إلى السماح لموظفي الشركات التابعة لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية في حال رغبتهم في ترك الخدمة بالشركة خلال فترة التحويل بالجمع بين المزايا المقررة لهم وفقا للأنظمة المطبقة عليهم والمزايا الممنوحة لموظفي المؤسسة وفقا للمواد السابقة، فضلا عن إعادة فتح باب تعديل رغبات العاملين في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية والشركات التابعة لها خلال 3 أشهر من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، بالإضافة إلى منح العاملين الكويتيين المنقولين من المؤسسة إلى الشركة نسبة 3٪».

الغانم يهنئ نظيريه في جريناديا بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتي تهنئة الى كل من رئيس مجلس النواب في جريناديا مايكل بيير ورئيس مجلس الشيوخ شيستر أ.أ. هامفري، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

الخالد يبذل جهودا متواصلة لفرض واستتباب الأمن

العدواني يشيد بالمنظومة الأمنية الجديدة لوزارة الداخلية وتركيب كاميرات مراقبة في أنحاء البلاد

عبدالله العدواني

أشاد عضو لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عبدالله العدواني بالمنظومة الأمنية الجديدة لوزارة الداخلية والتي تتعلق بإيجاد نظام من كاميرات المراقبة في أنحاء الكويت، لافتا الى ان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد يبذل جهودا متواصلة من أجل فرض واستتباب الأمن.

وقال العدواني في تصريح صحافي ان جهود الخالد واضحة وملموسة في مكافحة الجريمة والتصدي لكل من تسول له نفسه العبث بأمن الكويت وأهلها والمقيمين على أرضها وهو ما لاحظه الجميع من خلال تصدي وزارة الداخلية للخارجين على القانون في الآونة الأخيرة.

وأوضح العدواني ان تركيب ووضع كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية، سيكون له أثر رادع فعال في الحد من وقوع الجريمة وستساهم في ضبط الأمن وتقليل الجرائم والكشف عنها.

وأضاف العدواني ان مراقبة المجمعات التجارية والشوارع من خلال كاميرات المراقبة الأمنية ستساعد على حفظ الأمن، لاسيما ان الداخلية لا يمكنها التصدي للجريمة ما لم تتم مساعدتها، ومنها إيجاد كاميرات مراقبة على كل الأماكن الحيوية، كما ان هناك حاجة ضرورية تفرضها الظروف لربط الكويت بأكملها بشبكات كاميرات مراقبة لحفظ الأمن وتقليل الجريمة والإمساك بمرتكبيها.

وأوضح العدواني ان الدول المتقدمة بل بعض الدول الخليجية تحتوى مدنها على شبكات أمنية متطورة تساهم في مكافحة الجريمة والقبض على مرتكبيها بسرعة، داعيا الى الإسراع بهذا الأمر من خلال سن التشريعات التي تعين وزارة الداخلية على إكمال مشاريعها الأمنية.

الشايع: «المالية» تناقش اليوم تعديلات الحكومة على قانون أسواق المال

كشف رئيس اللجنة المالية النائب فيصل الشايع عن ان اللجنة تسلمت تعديلات الحكومة على قانون هيئة اسواق المال الثلاثاء الماضي، وتم ادراجها على جدول اعمال اجتماعها المقرر اليوم الاحد.

وقال الشايع في تصريح صحافي ان نائب رئيس الوزراء وزير التجارة والصناعة د.عبدالمحسن المدعج أحال الى المجلس مشروع الحكومة الخاص بإجراء عدد من التعديلات على قانون هيئة اسواق المال الى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بتاريخ 3 فبراير، وأحالها الرئيس بدوره الى اللجنة المالية.

وبين الشايع ان اللجنة ستنظر في اجتماعها اليوم تعديلات الحكومة المقدمة على قانون أسواق المال بجانب المواضيع الأخرى المدرجة على جدول أعمالها، وستحدد خلالها آلية عملها والجهات المعنية التي ستبحث معها هذه التعديلات.

وقال الشايع: انطلاقا من أهمية قانون سوق المال فان اللجنة المالية ستسعى الى الخروج بقانون يعالج أي قصور موجود بالقانون الحالي ويحافظ على استقلالية هيئة الأسواق وهيبتها وتعاملها مع جميع الأطراف.

وبين الشايع انه يأمل أن يرفع قانون اسواق المال بعد تعديله من شأن السوق، ويكون جاذبا للمستثمرين، ويحافظ على تطور الاستثمار في البلاد، موضحا ان اللجنة تحتاج الى سماع وجهات نظر جميع الجهات المعنية، ليكون إقرار القانون في مصلحة المواطنين.

فيصل الشايع

وزير الداخلية يؤكد أنه رجل دولة يطبق القانون

الجلال يثمن دعوة الخالد أبناء الأسرة لتسليم أسلحتهم غير المرخصة كقدوة للمواطنين

طلال الجلال

أشاد النائب طلال الجلال بدعوة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ابناء الأسرة الحاكمة عبر كتاب رسمي أحاله الى الديوان الأميري لتسليم الأسلحة والذخائر غير المرخصة لديهم الى الوزارة لمراكز جمع السلاح، وذلك قدوة منهم لكل المواطنين والمقيمين.

وقال الجلال ان بدء الشيخ محمد الخالد في تطبيق قانون جمع الأسلحة والذخائر غير المرخصة بأبناء الأسرة الحاكمة يؤكد انه رجل دولة يطبق القانون بمسطرة واحدة على الجميع، وينم عن مدى جديته وشفافيته في تطبيق هذا القانون المهم، الذي سيساهم في تحقيق الأمن والاستقرار في كويتنا الحبيبة.

وأضاف الجلال ان الوزير الخالد أوصل رسالة الى الداخل والخارج بأن الكويت دولة مؤسسات لا احد فيها فوق القانون شيخا كان او مواطنا او مقيما، مشيرا الى ان دعوة الخالد هي دعوة كريمة لا تأتي الا من رجل دولة يحترم منصبه.

وتابع الجلال نشد على يد وزير الداخلية في تطبيق قانون جمع الأسلحة والذخائر غير المرخصة ونؤكد ثقتنا به في احترام خصوصية أهل الكويت وعاداتهم في تطبيقه، وندعو عموم الشعب الكويتي والمقيمين على ارض هذا البلد الطيب إلى المبادرة بتسليم الأسلحة غير المرخصة خلال فترة الأربعة أشهر التي تبدأ من تاريخ نشر القانون بالجريدة الرسمية، حتى لا تطبق عليهم العقوبة الواردة بالقانون.

وزير الداخلية قيادي محنك قادر على تطبيق القانون

الكندري: قانون جمع السلاح يطبق على الجميع والوضع الأمني الخارجي يتطلب حزم الحكومة

فيصل الكندري

ثمن النائب فيصل الكندري مطالبة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد أبناء الأسرة بتسليم أسلحتهم في مراكز جمع السلاح والتي سيعلن عن مكانها بعد العمل بالقانون، مشيرا إلى أن كل قانون يحتاج إلى إدارة لتنفيذه والخالد قيادي محنك قادر على تطبيق القانون.

وأكد الكندري أن مطالبتنا بإقرار قانون جمع السلاح أثمرت بعد توافق السلطتين على قانون يمكنه أن يقضي على انتشار الأسلحة التي تشكل خطرا على المواطنين والمقيمين خاصة، مبينا أن الوضع الأمني الخارجي يتطلب حزم الحكومة داخليا للحد من انتشار السلاح.

وقال الكندري إن كتاب الشيخ محمد الخالد الموجه للديوان الأميري الخاص بضرورة مبادرة أبناء الأسرة بتسليم ما لديهم من أسلحة وذخائر غير مرخصة توضح أن القانون الذي سعينا لإقراره يهدف إلى نشر الأمن والأمان ويطبق على الجميع بشفافية دون أي استثناء لافتا إلى أن تطمين وتأكيد الخالد في وقت سابق على تطبيق القانون دون المساس بحرمة المنازل هو تأكيد على قدرة الشيخ محمد الخالد على تطبيق قانون جمع السلاح بالشكل المطلوب والذي نسعى له.

وأوضح أن وجود قياديين في الحكومة يسعون إلى تطبيق القانون بشفافية هو مثال حي على أن الإصلاح لا يتم إلا في حال وجود مخلصين يريدون الخير والصالح العام للوطن والمواطنين.

وختم الكندري تصريحه قائلا: ندعم توجه الخالد في تطبيق القانون على الجميع دون استثناءات وبشفافية تامة كما نطالب كل الوزراء بتطبيق القانون ومحاسبة المقصرين.

الحريجي يسأل العيسي عن أسباب التراخي في تطبيق لائحة الزي المحتشم في الجامعة

وجه النائب سعود الحريجي سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى جاء فيه:

لوحظ في الفترة الأخيرة داخل جامعة الكويت وهيئة التعليم التطبيقي كثرة عدد الطلاب والطالبات الذين يرتدون أزياء لا تتناسب مع وقار الدراسة فضلا عن مخالفتها لديننا الاسلامي دين الحشمة والوقار ولقيم وتقاليد المجتمع الكويتي الذي جبل على الحشمة والاحتشام في الملابس.

وكانت جامعة الكويت قد أقرت في العام 2010 لائحة الزي المحتشم وتطبق على الطلاب والطالبات في الجامعة بوضع الضوابط لمنع ارتداء اللباس غير المناسب بالحرم الجامعي، وتنص على عدم جواز لبس الطالب أو الطالبة ملابس مثل الشورت والتنورة القصيرة أو وضع سلاسل سواء في اليد أو الرجل أو الرقبة داخل الحرم الجامعي، اضافة الى منع ارتداء أي لباس يحمل كلمات مسيئة أو خادشة للحياء.

ومن المعلوم ان اللائحة لا تعني ان طلبة جامعة الكويت غير محتشمين أو تنقصهم الأخلاق، بل كل ما في الأمر ان هذا القرار هو قرار تنظيمي يراعي طبيعة المجتمع، ويراعي كذلك (وهذا هو الأهم) طبيعة الجامعة التربوية والتعليمية، التي من مسؤولياتها (بالإضافة الى الجانب التعليمي) ان تضبط الأداء وتحرص على انسيابية العمل سواء من قبل الموظفين أو أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب من خلال ضوابط عامة يتفق عليها الجميع، أو على الأقل أغلبهم. وكثير من المؤسسات الحكومية والخاصة في الكويت وخارجها تفرض على منتسبيها لائحة شبيهة أو قريبة من لائحة اللباس المحتشم في جامعة الكويت، بل شاهدنا في الولايات المتحدة وأوروبا العشرات من المطاعم التي تمنع الدخول دون جاكيت للرجال، ولا يسمح بدخول الشخص مرتديا للجينز مثلا. وبمرور الوقت حدث تراخ من قبل ادارة الجامعة والتطبيقي في تطبيق لائحة الزي المحتشم ما أدى الى انتشار فوضى الأزياء والملابس غير المحتشمة داخل الجامعة والتطبيقي وأصبحنا نرى استهتارا من بعض الطلاب والطالبات ولباسا لا يناسب حتى المنزل، وهؤلاء رغم انهم قلة فأغلب الطلاب والطالبات ملتزمون ذاتيا باللباس المحتشم حتى من قبل صدور لائحة الزي المحتشم بالجامعة، ولكن القلة تفسد الجو العام، وهذا ما يلاحظه ضيوفنا من الجامعات الخليجية والعربية بل الأجنبية الزائرون لجامعة الكويت. لذلك يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ هل يتم تطبيق لائحة الزي المحتشم على الطلاب في جامعة الكويت وهيئة التعليم التطبيقي ام لا؟ وهل صدر اي قرار بوقف العمل بلائحة الزي المحتشم او تجميدها مؤقتا؟ ويرجى إرفاق نسخة من اللائحة.

2 ـ ما سبب انتشار فوضى الملابس غير المحتشمة بين الطلاب والطالبات داخل الجامعة والتطبيقي؟ ولماذا لم تتابع ادارة الجامعة تطبيق لائحة الزي المحتشم؟

3 ـ ما الجهة المسؤولة في جامعة الكويت والتعليم التطبيقي المعنية بتطبيق لائحة الزي المحتشم وضمان التزام الطلاب والطالبات بها؟ وهل تم التحقيق مع مسؤولي تلك الجهة بسبب التقصير في تطبيق لائحة الزي المحتشم في الجامعة والتطبيقي؟

4 ـ هل تم تسجيل أي مخالفات على الطلاب والطالبات بشأن مخالفتهم لائحة الزي المحتشم خلال العامين الماضيين (من عام 2013 حتى الآن)؟ وكم عدد تلك المخالفات؟ وما الإجراءات التي تمت تجاه المخالفين؟

سعود الحريجي